

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومقومات بناء مواطنة إفريقية جديدة
*The African Continental Free Trade Area and the requirements
for building a new African citizenship*

د. هشام عبد الكريم*

جامعة باتنة-1 (الجزائر)

hichem.abdelkrim@yahoo.fr

ملخص:

من المنتظر أن تساهم منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية في تحرير التجارة بين الدول الأعضاء فيها والتي لا تنتمي لنفس الكتلة الاقتصادية و في إطلاق إمكانات أفريقيا الاقتصادية من خلال دعم التجارة البينية، ونشر الخبرات ، و تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات بين الدول الاطراف والمجموعات الاقتصادية الاقليمية . مما يعزز المكانة المرتقبة للمنطقة الجديدة في تعزيز التجارة البينية في أفريقيا التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بآسيا وأوربا ، أين تخلفت أفريقيا عن طفرات اقتصادية حققتها تكتلات تجارية أخرى في العقود الأخيرة.

ويقول خبراء اقتصاديون إن دور منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية سيمكن من رفع تحديات كبيرة وتجاوز العديد من العراقيل التي لا تزال قائمة، و التي تعرقل التطور الاقتصادي و عدم تحقيق التكامل ، فهي فرصة استثنائية قد تساعد على بناء نموذج جديد للانتماء الوطني في افريقيا ومواطنة افريقية جديدة بالموازاة مع النمو والتكامل الاقتصاديين . كلمات مفتاحية: منطقة التجارة الحرة الافريقية، التكامل والاندماج الاقتصادي، المواطنة الافريقية ، المبادلات التجارية.

Abstract :

The African Free Trade Area is expected to contribute to the liberalization of trade among its member states, and to unleash Africa's economic potential by supporting intra-trade, and facilitating investments and initiatives between states and regional economic groups. This will reinforce the position of the new region in enhancing intra-African trade , which is not up to the good level compared to Asia and Europe, as Africa has lagged behind in achieving economic growth and did not engage in trade blocs.

Economists say that the role of the African Free Trade Zone will enable it to raise great challenges and overcome many obstacles that still exist, which impede economic development and integration, as it is an exceptional opportunity that may help build a new model for citizenship in Africa and for New African citizenship, Offset with economic growth and integration.

Keywords: Africa Free Trade Area, Economic Integration and Integration, African Citizenship, Trade Exchanges.

مقدمة:

تمثل منطقة التبادل التجاري الحر الإفريقية فضاء يسمح بحرية تنقل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ، وتعتبر منطقة تجارة حرة ، بين أغلبية دول الاتحاد الإفريقي، فقد التقى قادة الدول الإفريقية وأطلقوا رسمياً منطقة تجارة حرة على مستوى القارة السمراء من شأنها حال نجاحها أن توحد 1.3 مليار نسمة وتخلق منطقة اقتصادية حجمها 3.4 تريليونات دولار وتفتح الباب أمام عهد جديد من التنمية. وتعد هذه المنطقة التجارية الحرة هي الأكبر في العالم من حيث عدد الدول المشاركة منذ تشكيل منظمة التجارة العالمية . ومن المنتظر أن تساهم منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية في إطلاق إمكانات أفريقيا الاقتصادية بعد تعثر طال أمده من خلال دعم التجارة البينية، وتقوية سلاسل الإمدادات، ونشر الخبرات.

قام الاتحاد الإفريقي بمساعي التأسيس للاتفاقية فبعد محادثات على مدار أربع سنوات تم التوصل إلى اتفاقية لتشكيل كتلة تجاري يضم 55 دولة و تم توقيع 44 دولة من أصل 55 دولة عضو في كيغالي عاصمة رواندا بتاريخ 21 مارس 2018، وتتطلب الاتفاقية مبدئياً من الأعضاء إزالة التعريفات ما نسبته 90٪ من السلع ، مما يتيح حرية الوصول إلى السلع والخدمات عبر القارة.

فكيف يمكن أن تساعد هذه الاتفاقية على تحسين المقومات الاقتصادية و التبادلية لدول القارة ؟ وكذلك كيف يؤثر هذا التكتل الاقتصادي على بناء مواطنة افريقية جديدة ضمن سياسة التكتل والاندماج المنبثقة من إنشاء منطقة التبادل التجاري الإفريقي الحر؟.

سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية :

- تعريف المواطنة ومقوماتها وسبل تعزيزها.

- مناطق التبادل الحر والتوازن الجهوي والإقليمي في إفريقيا .

- الأهمية الاقتصادية و التنموية لمنطقة التبادل الحر ومقومات بناء المواطنة الإفريقية.

1-تعريف المواطنة :

المواطنة هي ممارسة للحقوق وتأدية للواجبات وتعني الانتماء القانوني والوجداني والارتباط والولاء للوطن، وبكل مقوماته الحضارية والتاريخية ، والولاء لقيم المجتمع، والوعي بالمسؤولية ، وترتبط المواطنة بحق الشخص في الإقامة والعمل والمشاركات السياسية في دولة معينة أو هي الانتماء لمجتمع معين تربطه روابط سياسية واجتماعية وثقافية موحدة في دولة ما .

و هي إلتزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها¹.

ينبثق عن المواطنة مصطلح "المواطن الفعال" وهو الشخص الذي يشارك في رفع المستوى المجتمعي الحضاري من خلال العمل الرسمي أو التطوعي الذي ينتمي إليه، ونظراً لأهمية المواطنة تعرّف العديد من الدول المواطن الفعال وتبرز حقوقه التي يجب أن يمتلكها كل مواطن بالإضافة للمسؤوليات المطلوبة من كل مواطن تجاه مجتمعه².

يرى السيد ياسين انها محل اجماع عالمي وهي تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق العيش الكريم لكل مواطن وتأكيد روابط الانتماء للوطن والذي لا يتعارض . بل ينبغي ان يتكامل . مع الانفتاح الحضاري على العالم مع ملاحظة أن أحد معايير التقدم ستكون مدى اسهام المواطنين في ضوء انجاز مجتمعاتهم في الحضارة الإنسانية³. وباختصار " فالمواطنة مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ما هو مادي قانوني، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، ومنها أيضا ما هو وسيلة أو غاية يمكن بلوغه تدريجيا، لذلك فإن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقى الحضاري"⁴.

2- مقومات المواطنة وسبل تعزيزها:

إن بناء الوحدة الوطنية على أساس المواطنة من شأنه أن يعمل على تحقيق الاندماج والتلاحم والتعايش بين عناصر المجتمع وذلك بمزج الجماعات المختلفة والمتمايزة بعضها عن بعض بخصائص ذاتية في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية عادلة وبقوانين تطبق على كل أجزاء الوطن بمن فيها⁵، ومن أهم السبل الأساسية لتحقيق الوحدة الوطنية وبناء مفهومي المواطنة والتعايش السلمي بين المواطنين وتعزيزها:

- تنمية الترابط بين كافة الجماعات داخل الجماعة الوطنية مما يؤدي إلى تلاحمهم واندماجهم في كيان سياسي واجتماعي واحد .

- تحقيق مصالح جميع أعضاء الجماعة الوطنية بهدف تحقيق المصالح المشتركة للجميع .

- التوعية والاعلام وذلك من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تعزز الروابط والصلات بين أبناء المجتمع من جهة وبينهم وبين النظام السياسي من جهة ثانية⁶.

2- هايل الجازي ، " بحث عن المواطنة " ، <https://bit.ly/3kmRJVh> .

3- السيد ياسين " المواطنة في زمن العولمة " الدار المصرية للطباعة . القاهرة . السنة 2002 ، ص 22 .

4- بشير نافع ، سمير الشميري ، علي خليفة الكواري " المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية " بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 ، ص 27 .

5- صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي وأبعاده . بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . 1990 ، ص 321 .

6- صادق الأسود ، السياسة في الدول النامية ، بغداد : محاضرات مطبوعة بالرونو ، ص 139 .

7- عبد الرحمن إبراهيم كان ، انعكاسات الاحتلال الغربي على المواطنة الإفريقية: دراسة في الآثار والأبعاد،

هذا ما سيقودنا للحديث عن المواطنة الإفريقية ومقوماتها ، وكيف تتفاعل مع الديناميات و الحركات الاقتصادية التي بدأت تبرز في الفضاء الإفريقي في إطار تنظيم بعض المبادرات الاقتصادية التي تسعى الى تجاوز مظاهر التبعية و العجز التنمويين .

ترتبط المواطنة في القارة الإفريقية بالعديد من الإشكالات والتعقيدات في التعريف وضبط حدوده القانونية و المدنية ، بسبب الارث التاريخي والاستعماري لمعظم دول القارة وإشكالاتها الأيديولوجية والقبلية، والوضع التعليمي والاقتصادي .

هناك تأثير عميق جدا لسياسات المستعمر في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في إفريقيا ، و التي لا تزال عائقا لتشكيل مفهوم للمواطنة الإفريقية، حيث قللت آثار الاستعمار مفاهيم الولاء و مشاعر الارتباط بالوطن عند الأفارقة، وانبثق عنها ضعف الاستجابة في تقديم الجهود ورسم الخطط ووضع الموازنات العلمية والعملية لتطوير القارة؛ وأدى كل ذلك إلى عدم ارتياح الإنسان الإفريقي غالباً للبقاء في وطنه، كما نتج عنه تزايد الهجرة غير الشرعية، وضعف المشاركة السياسية، وقلة الأداء الاجتماعي، وموت روح الانتماء، ومشكلة ازدواجية في الهوية⁷.

يبدو أن المواطنة الإفريقية تشكل تحدياً للتحليلات السياسية لأنها ترتبط بأزمات الهوية والعنف السياسي والصراعات القبلية ، إلخ. ففهم المواطنة الإفريقية يتطلب إعادة قراءة مفهوم المواطنة وفقاً للسياق التاريخي والقانوني والسياسي والثقافي واللغوي. مع تسليط الضوء على العديد من الأسئلة حول عالميته أو في خصوصيته ، في ضوء مشاكل مصادر المواطنة للمواطنين الأفارقة في فترة ما بعد الاستعمار(المصدر القانوني ، المصدر اللغوي ومصدر الإعلام و عدم القدرة على تعريف الدولة ، وجعل اللغات الرسمية والوطنية تعبر عن بعدهم الهوياتي واللغوي الفعلي ، بما يسمح بتفعيل مشاركة المواطنين ، وتحسين العلاقة بين الدولة والمواطن⁸.

3- مناطق التبادل الحرو والتوازن الجهوي والاقليمي في إفريقيا :

يشهد العالم تغييرا ملحوظا في السياسة الاقتصادية ، التي تتكون من جميع أنواع التوترات الناتجة عن الحروب التجارية المفتوحة أو المتوقفة وعن الاتجاهات الشعبوية والفردانية والاتجاهات الحمائية، وفي الوقت نفسه ، يسلك القادة الأفارقة طريقاً مختلفاً ، عن الاتجاهات الحالية بأن تستعد القارة لفترة ما بعد كوتونو (2020) (2020 le Continent se prépare à l'après-Cotonou)، يختار قادتها الوحدة بدلاً من التفتت. من أجل تحقيق "إفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية ، يقودها مواطنوها وتمثل قوة ديناميكية على الساحة الدولية" (رؤية 2063) ، فقد وضع الاتحاد الإفريقي UA الاتفاق المنشئ لمنطقة تجارة حرة لقارة إفريقيا Zone De Libre Echange (ZLECAf) Continentale Pour L'Afrique). إنه أحد البرامج الرائدة التي تهدف إلى التحول السريع للقارة والذي

وصفه صندوق النقد الدولي بأنه "مغير اللعبة الاقتصادية"، على غرار البرنامج الذي حفز النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية.⁹

في هذا السياق، من الضروري تطوير أدوات وأدوات قوية يمكنها مساعدة الدول على تقييم تجربة الشركات وفعالية التدابير التي تهدف إلى زيادة قدرتها التنافسية داخل منطقة التجارة الحرة في إفريقيا.¹⁰ يرى K. Kariithi أن هناك العديد من الفرص التي يمكن أن تخلقها هذه الاتفاقية للشباب وتبسط الضوء على القضايا التي تهمهم مباشرة - مثل خلق فرص العمل والزراعة والبنية التحتية والاقتصاد الرقمي. وقال Mercy Wambui بأن تطبيق ZLECAf سيكون له آثار ملموسة للغاية على الحياة اليومية للسكان التي ستتضاعف من 1.3 مليار في عام 2020 إلى 2.75 مليار في عام 2060". وأنها ستعود بالنفع على جميع الأفارقة في مجالات التنمية".¹¹

إن التقييم الذي يمكن القيام به خلال السنوات الأخيرة في إفريقيا يمكن أن يظهر أن التكامل الأفريقي حقق الكثير من التقدم من حيث الكفاءة، إذا تم تفسير الكفاءة على أنها العلاقة بين الأهداف والنتائج، فهي زاوية مهمة يمكن من خلالها قياس مستوى التكامل الأفريقي. إذا اعتمدنا على معاهدة أبوجا التي أنشأت منطقة تجارة حرة لقارة إفريقيا ZLECAf تعتبر من أكثر المشاريع في جدول الأعمال للدول الإفريقية، وللاتحاد الإفريقي UA من خلال جدول الأهداف المحددة مستقبلاً، فإن إنشاء ZLECAf هو من أهم الأهداف التي حددتها القارة الإفريقية من خلال المراهنة على "التكامل الاقتصادي الكامل" لإفريقيا، بجانب أهداف أخرى مثل حرية حركة الناس وإنشاء المؤسسات القارية. وهذا يعني، بالنسبة لمصممي الوحدة القارية، أن التكامل الاقتصادي يسبق ويستعد للتكامل السياسي لإفريقيا (الاتحاد الإفريقي، جدول أعمال 2063).¹²

في هذا الصدد، من المتوقع أن تزيد ZLECAf من التجارة البينية الإفريقية بنسبة 15٪. علاوة على ذلك، إذا نظرنا في التجارب دون الإقليمية، فسيتم التأكيد بسهولة على أن عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المجتمعات الاقتصادية الإقليمية le processus d'institutionnalisation des communautés économiques régionales (CÉR) أي تعزيز التفاعلات الاقتصادية الإقليمية الحالية وإنشاء مناطق جديدة وإنشاء صناديق

9 - Charlie Florent Mballa, « Le libéralisme économique en marche : la ZLECAf ou la voie africaine », *VigieAfriques*, Volume 2, numéro 3, août 2019, PP1-2

10 - KAKDEU Louis-Marie, « Le sens de la citoyenneté dans le contexte de la construction nationale au Cameroun », *Revue perspectives et sociétés*, spécialisée en sciences de l'homme et de la société, Volume 5, N°1et 2, 2013, P 37-38.

11 - UN, Economic Commission For Africa, « Les médias ont une importante responsabilité dans le récit du libre-échange », *Maroc diplomatique*, 7 Octobre 2019.

<https://maroc-diplomatique.net/les-medias-ont-une-importante-responsabilite/>

12 - Charlie Florent Mballa, op.cit, PP 2- 3

استثمار إقليمية . حيث تهدف الدول الإفريقية من خلال انشاء منطقة التبادل الاقتصادي الحر لقارة افريقيا الى مايلي :

- زيادة الصادرات الإفريقية البينية التي لا تتجاوز حاليا 12٪ .
 - تحقيق الاندماج داخل المناطق الاقتصادية الإقليمية من خلال إنشاء اتحاد جمركي و صناديق الاستثمار لإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي .(برنامج ALISA الذي يربط جمارك 15 بلد ل CEDEAO) .
 - زيادة الجهود التي تبذلها الهيئات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ برنامج تكامل قاري رغم ان مساهمة الهيئات الاقتصادية الإقليمية في التحول الهيكلي في أفريقيا غير جيدة ، وبسبب عدم التوازن في مستويات التنمية والتكامل بين الدول ، وأيضًا بسبب الاختلالات من حيث القدرة التقنية والتخطيط والسياسات.¹³
 - 4- الأهمية الاقتصادية والتنمية لمنطقة التبادل الحر ومقومات بناء المواطنة الإفريقية:
- حسب المحللين والاقتصاديين فهناك العديد من المكاسب القارية الإيجابية يمكن أن تتحقق بانشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية ، فالبروتوكولات الموقعة تمت مرافقتها بالفعل باتفاقات هي في اطار التفاوض جارية حاليًا بشأن تحرير التجارة في السلع والخدمات والاستثمار والمنافسة والملكية الفكرية " investissements, sur la et sur la propriété intellectuelle concurrence

من جانبه ، أعلن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، Moussa faki Mahamat أن Zlecaf هو "أكبر مساحة تجارية في العالم" «le plus grand espace commercial au monde»، فهي ستغطي سوقا بحوالي 1.2 مليار مستهلك ، بإجمالي ناتج محلي يزيد عن 3 مليارات دولار، معربًا عن أسفه لل صعوبات المرتبطة بالحركة الحرة للأشخاص في دول القارة.

دخلت "منطقة التجارة الحرة لأفريقيا القارية" حيز التنفيذ في 30 مايو 2019، بعد مصادقة 22 دولة أفريقية بعد إطلاقها في كيغالي (رواندا)، وقد صادقت العديد من الدول على الاتفاق ، فقد صادقت نيجيريا وبنين وغابون وغينيا الاستوائية على نص Zlecaf.¹⁴

عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) اجتماعًا للخبراء في الفترة من 2 إلى 3 سبتمبر في أديس أبابا بهدف دراسة وإثراء المنهجية التي تم تطويرها في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF). تواجه الشركات حاليًا العديد من القيود المتعلقة بارتفاع تكاليف التجارة والأطر التنظيمية المتباينة وقضايا الحوكمة التي تعرض كفاءة عملياتها في القارة الأفريقية للخطر. فمن المتوقع أن يتم حل هذه الصعوبات من خلال التنفيذ الفعال للاتفاقية ، وفي هذا السياق من الضروري تطوير أدوات قوية يمكن أن تساعد الدول على تقييم تجربة الشركات وفعالية التدابير الرامية إلى زيادة قدرتها التنافسية داخل منطقة التجارة الحرة.

أشار السيد Prudence Sebahizi ، كبير المستشارين الفنيين ورئيس وحدة ZLECAF في مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) la Commission de l'Union africaine ، إلى أنه ينبغي استكمال المبادرات والأدوات الأخرى ، بما في

13 - Charlie Florent Mballa, Op.cit , P3.

14 - Lassaad Ben Ahmed ، « Niger : ouverture du sommet de l'Union africaine sur la zone de libre-échange continentale ».

ذلك مرصد التجارة الأفريقية ونظام الدفع والتسوية لعموم أفريقيا بهدف دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة ، ودعم القطاع الخاص بالقرارات السياسية التي تهدف إلى تعظيم فوائد اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا . كما أكد السيد M. David Luke ، منسق مركز السياسات التجارية لإفريقيا أنها ستساعد القطاع الخاص في إفريقيا ، و ستوفر أيضا للقطاع الخاص أداة للتعبير عن التحديات التي تواجهه " ¹⁵ .

كما يمكن أن تساهم في خلق فرص العمل والزراعة والبنية التحتية والاقتصاد للشباب ، ومساعدتهم على تجسيد مشاريعهم والعمل كل على القضايا التي تكون في صميم اهتماماتهم خاصة في المجال الرقمي، وهذا ما سيساعد دعم دور الصحافة الاقتصادية في المجتمع ، وفهم جيد للاقتصاد الأفريقي ، وامكانية التغطية الإعلامية للتجارة والمؤشرات الاقتصادية ، و إيجاد زوايا جديدة للحركة و المنافسة و التفاعل محليا واقليميا ، و زيادة المحفزات أمام التجارة البينية الأفريقية .

وتهدف منطقة التبادل الحرّ إلى تشجيع التجارة بين دول القارة وجذب مستثمرين. ويتوقع الاتحاد الأفريقي أن يؤدي المشروع إلى زيادة المبادلات البينية التجارية بين بلدانها بنسبة تقارب 60% بحلول 2022، في حين يشير معارضو المشروع إلى عدم تكامل الاقتصادات الأفريقية ويخشون أن يتضرر بعض صغار المنتجين الزراعيين والصناعيين، من جراء تدفق بضائع مستوردة متدنية الأسعار ¹⁶ .

كل ذلك يساعد كثيرا على تدعيم التفاعل بين دول القارة وبين مواطنيها و بين مختلف الأجيال في القارة ، كما يساعد على خلق مواطنة افريقية جديدة بين الأجيال الصاعدة ، تحقق أعلى مستويات الاندماج وتكرس مبادئ الولاء للقارة والانتماء لوحدها ومصالح مواطنيها .

يتأسس شعور المواطن بالمواطنة عندما توجد إجابة واضحة ومباشرة عن حاجياته، منها مثلا: السكن، وفرصة العمل، والسفر، والعيش الكريم ، والخدمات، والترفيه ... الخ ، وهذه الحاجيات لا يمكن تلبيةها للمواطنين في ظل اقتصاد هش، وفقدانها يؤدي لفقدان حقوق المواطنة . لهذا يعتبر الاقتصاد الضعيف عائقا للحكومات للإيفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها مما يؤثر على مستويات الرضى والقبول لدى المواطنين .

تعرف المواطنة الاقتصادية اليوم بأنها تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين المواطنين في كافة المجالات الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء. فيتعين تحقيق المواطنة الاقتصادية ، أو المساواة في المعاملة في العديد من المجالات ومن أهمها :

• حرية الانتقال والعمل والإقامة.

15 - UN , Economic Comission For Africa , « Création de l'Indice-Pays des Affaires pour" suivre la mise en œuvre de la ZLECAf », Maroc diplomatique ,

<https://maroc-diplomatique.net/creation-de-lindice-pays-des-affaires-pour-suivre-la-mise-en-oeuvre-de-la-zlecaf/>

16- فرنس برس ، "الاتحاد الأفريقي" يطلق منطقة التبادل الحرّ بين دول القارة" ، <https://bit.ly/31sLg2l> ،

• حق التملك والإرث والإيحاء.

• حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

• حرية انتقال رؤوس الأموال¹⁷.

تساعد المنطقة الحرة للتبادل بالإضافة الى المقومات الاقتصادية و التنموية على إحياء نموذج جديد للمواطنة الإفريقية الذي يكون أكثر قدرة على استيعاب الاختلافات العرقية و الهوياتية في القارة ، و على خلق فضاءات جديدة للتفاعل بين المواطنين ، و على تجديد الولاء التقليدي بمفهوم جديد للولاء الإفريقي و المرونة في التعامل مع القضايا السياسية و الهوياتية و العرقية في إطار المقترضات و الخصوصية الإفريقية . لقد تأثرت افريقيا ومفهوم المواطنة الافريقية بالتبعية للدول المستعمرة السابقة ، لذا يعتبر هذا التكامل الذي سيتم التأسيس له بالمعاملات الاقتصادية الى بناء مواطنة جديدة تقوم على الولاء والانتماء و حرية الحركة و تنقل الأشخاص و الأفكار بسهولة أكبر بين المواطنين و المؤسسات و الفضاءات المدنية و فعاليات المجتمع المدني و حتى الأنظمة السياسية .

سيسمح التصديق على الاتفاق التجاري الشامل الذي يتم من خلاله تبادل السلع والخدمات و الاستثمار و حقوق الملكية الفكرية و سياسة المنافسة دون قيود بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي من أجل تعزيز التجارة البينية في إطار تكريس منطق المنفعة المتبادلة ، مما سيؤثر إيجابا على التناقضات الإيديولوجية و الولاءات التي كانت سائدة في إفريقيا بسبب طبيعتها العرقية و الهوياتية و اللغوية ، هذا التفاعل الايجابي الذي سيتولد بسبب كسر الحواجز الاقتصادية سيسمح بإنتاج مفهوم جديد للمواطنة بين المواطنين في إفريقيا .

فعندما توفر الدول الافريقية لمواطنيها شروطا تسمح بتشجيع قدرات وامكانيات الفرد في المجتمع و إتاحة الفرص العادلة لكل فرد فيه من أجل المشاركة الإيجابية في التقدم والنماء الاقتصادي والاجتماعي، فهذا قد يعتبر عاملا محفزا للاندماج الاجتماعي والتعايش السلمي واحترام ، وهذه تعتبر كأولى الخطوات من أجل بناء مواطنة افريقية مشتركة .

كما سيسمح هذا التكتل أيضا بالتعريف أكثر بالأهداف الطموحة المتوخاة من منطقة التبادل الحر والمتمثلة في ترقية تطوير القدرات الاقتصادية الإفريقية و المساهمة في تكثيف التجارة الإفريقية البينية وتطوير اقتصاديات الدول الإفريقية و تنشيط التبادل والتعاون البيني بينها ، كما سيؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة والرفاه للمواطنين و يخلق في النهاية آليات تواصلية جديدة تسمح بخلق مواطنة جديدة .

خاتمة :

دخلت منطقة التبادل الحر للقارة الأفريقية (ZLECAF) رسمياً مرحلتها العملية مع 54 دولة و 1.2 مليار نسمة، بين الدول الأفريقية، وهي بذلك أكبر قناة تجارية في العالم، ويمكن أن تزيد هذه المنطقة التبادل التجاري بأكثر من 52٪ بحلول عام 2022 من خلال سوق واحدة للسلع والخدمات وحرية حركة رجال الأعمال والاستثمار. كما تعمل على تحديد قواعد التجارة التي يجب أن تحكم هذه التبادلات لضمان التجارة العادلة بين جميع البلدان الإفريقية. من ما تم تقديمه فإننا نجمل مجموعة من النتائج كما يلي :

- تساعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تعريف المتعاملين الاقتصاديين بالفرص الاقتصادية للوجود التجاري في السوق الأفريقية وتحسيس وتوعية مؤسسات دعم التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى التعريف بمتطلبات وأفاق تطوير الشراكة بين البلدان الأفريقية.
- دمج منطقة تجارة حرة في إفريقيا يعني إزالة جميع الحواجز الجمركية والتعريفية لتعزيز المصالح المتبادلة .
- تعتبر ZELCAF بمثابة اندماج قاري كامل ينبي على قاعدة صناعية وتجارية من شأنها ضمان الاستفادة للجميع ، وفي هذا السياق تعمل العديد من الدول على التواجد في هذا الكيان الاندماجي . الذي سيساعد كثيرا على تجاوز الفواصل التي تعرقل بناء نموذج للمواطن الإفريقي المنتمي لفضائه الإفريقي .
- ترسي أسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة .
- تحسين القدرات التنافسية لاقتصاديات الدول الإفريقية وفي السوق العالمية .
- تسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري ، مما يساعد على تجديد مفهوم المواطنة في إفريقيا
- خلق مواطنة افريقية جديدة تتناغم مع التطورات الحاصلة في المستويات الاقتصادية بين الدول الإفريقية.

قائمة المراجع :

باللغة العربية :

الكتب :

- سعيد عبد الحافظ ، المواطنة حقوق وواجبات، القاهرة: مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، 2007.
- السيد ياسين المواطنة في زمن العولمة ، الدار المصرية للطباعة . القاهرة . السنة 2002.
- بشير نافع ، سمير الشميري ، علي خليفة الكواري المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.
- صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي وأبعاده، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1990.
- صادق الأسود ، السياسة في الدول النامية، بغداد: محاضرات مطبوعة بالرونو.

الانترنت :

عبد الرحمن إبراهيم كان ، "انعكاسات الاحتلال الغربي على المواطنة الإفريقية: دراسة في الآثار والأبعاد" ،

<https://www.qiraatafrican.com/home/new>

هايل الجازي ، " بحث عن المواطنة " ، <https://bit.ly/3kmRJVh> ،

فرنس برس ، "الاتحاد الأفريقي" يطلق منطقة التبادل الحر بين دول القارة ، <https://bit.ly/31sLg2l> ،
مجلس التعاون الخليجي ، "السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية" ، <https://bit.ly/3aaa4Am> ،
باللغة الاجنبية :

Livres :

- Camille Roger Abolou , « Etudes africaines Série Sociologie La citoyenneté de parole en Afrique Essai sur la fabrique des citoyens dans les États africains », Etudes africaines Série Sociologie, L'harmattan .

Revus :

- Charlie Florent Mballa, « Le libéralisme économique en marche : la ZLECAf ou la voie africaine », **VigieAfriques**, Volume 2, numéro 3, août 2019,

- KAKDEU Louis-Marie, « Le sens de la citoyenneté dans le contexte de la construction nationale au Cameroun » , Revue perspectives et sociétés, spécialisée en sciences de l'homme et de la société , Volume 5, N°1et 2 , 2013 .

Rapports :

- UN , Economic Commission For Africa, « Les médias ont une importante responsabilité dans le récit du libre-échange », Maroc diplomatique, 7 Octobre 2019.

<https://maroc-diplomatique.net/les-medias-ont-une-importante-responsabilite/>

- UN , Economic Commission For Africa , « Création de l'Indice-Pays des Affaires pour" suivre la mise en œuvre de la ZLECAf » , Maroc diplomatique ,

<https://maroc-diplomatique.net/creation-de-lindice-pays-des-affaires-pour-suivre-la-mise-en-oeuvre-de-la-zlecaf/>

Internet :

- Lassaad Ben Ahmed , « Niger : ouverture du sommet de l'Union africaine sur la zone de libre-échange continentale ».

<https://bit.ly/33EUPhh>